

الدكتور المحامي
محمد علي ضناوي

القضية الكشميرية تاريخ وأبعاد

من منشورات مجلة الضياء اللبنانية

الدكتور المحامي
محمد علي ضناوي

القضية الكشميرية

الضياء

تصدر عن

المكتب الإعلامي في جمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية

طرابلس — لبنان (٤٤٢٥٠٧ — ٦٢٩٢٨٨ / ٤٣١٤٢٣)

فاكس : ٤٣٥٥٤١ و ٤٤١٩١٧ / ٠٦ / ٠٠٩٦١ (٤١٦ و ٥٧٨)

RES-ZAKA@cyberia.net.lb

مدخل

لعل من اكبر القضايا الاسلامية الشائكة في القرن العشرين والمرشحة للاستمرار إلى القرن الواحد والعشرين القضية الكشميرية التي تزامنت مع القضية الفلسطينية منذ اكثر من نصف قرن.

وعانى ويعانى الشعب الكشميري ابشع الوان التعسف والاضطهاد والتشريد وعاشت الهند وباكستان أربعة حروب من اجل جامو وكشمير وهما مهددتان اليوم بحرب خامسة.

غير ان الأضواء ، في عالمنا العربي والإسلامي وأيضاً العالمي، منحسرة عن تلك القضية العادلة للشعب الكشميري الذي يتوق إلى الحرية والعدل والسلام.

وتساهم الضياء اليوم بتقديم هذه المشكلة المزمنة إلى عالمنا العربي والإسلامي عسى ان ينفر من المسلمين طائفة تدافع عن عدالة القضية الكشميرية وتدفع بالحكام العرب والمسلمين والأصدقاء في العالم للذب عن حياض الشعب الكشميري البطل والجريح.

هل تفاجئ أمريكا الصين في آسيا بسبب كشمير

كما فاجأت الروس في أوروبا بسبب البلقان؟

تضج أجهزة الإعلام هذه الأيام مجدداً بما يجري في القارة الهندية بين ثوار كشمير الحرة باتجاه كشمير المحتلة من الجيش الهندي الأمر الذي يحتمل معه ان تتصاعد وتيرة القتال لتشمل الهند وباكستان في حرب شاملة وتكون كشمير — كما كانت في الماضي — السبب الرئيس في حرب لاهبة بين الدولتين الجارتين العدوتين ... الا انها هذه المرة نوويتان !!! وهنا مكنم الخطر.

صحيح ان السلاح النووي — في حال تفجر الحرب بين الدولتين لن يكون له دور فيها الا انه يبقى ذراعاً رادعة له بعض التأثير فـي جوانب تلك الحرب

التي — في حال انفجارها — ستبقى حربا تقليدية لكن بسلاح متطور غير نووي ... ذلك ان استخدام السلاح النووي ليس مسموحا به دوليا في حروب يمكن السيطرة عليها يجب ان تبقى — في نظر اللاعبين الكبار على الأقل ضمن دائرة الاحتواء مهما اشتدت أو تباعدت مساحاتها وأسلحتها...

ولن تكون الحرب القادمة الحرب الأخيرة بين الجارتين الا إذا تحررت ولايتي جامو وكشمير، وهو الحل الحاسم والعادل ، فينال به الشعب الكشميري حقوقه المشروعة وفقا لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة وطبقا لتوجهات المجتمع الدولي في الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب... وهي التوجهات التي غدت جزءا لا يتجزأ من ميثاق حقوق الإنسان والشعوب ضمن الثلاثية العالمية السيادة والحرية والعدالة.

ان الوضع المتفجر في القارة الهندية اليوم يجعل جنوبي آسيا ووسطها وشرقها ... وتاليا منطقة العالم الاسلامي والعربي مع ما يلازمهما من امتداد في بقعة الشرق الأوسط بما يزخر به من قضايا ذات تعقيدات صعبة وفي مقدمها القضية الفلسطينية و(الوجود الإسرائيلي) القائم على الأرض ... يجعل تلك المناطق الآهلة عرضة لبؤر تفجر مستمر.

أضف إلى تلك القضايا أزمة أفغانستان واستقلال دول مسلمة في جنوب الاتحاد السوفياتي السابق غير ان أهم منعطف في تلك الأجبولة المتشابكة ملاصقة كشمير بالصين التي هي تحتل أيضا جزءا

الحلف الأطلسي وبتحديد مسارات جديدة لدول البلقان ... ومنطقة وسط أوروبا...

والسؤال هل تتطور حرب كشمير بين الهند وباكستان لتكون محورا جديدا يبرر نقل الصراع من وسط أوروبا إلى جنوب ووسط آسيا وهذه المرة على حدود الصين في آسيا بدلا من حدود الروس في أوروبا !!!؟

إن خطورة الصراع يفرض علينا الكشف عن حقيقة المشكلة الكشميرية لنتمكن من استيعاب الأحداث المحتمل تطورها في العقد القادم وفي بدايات الألفية الثالثة... غير ان دراستنا هذه لن تبقي حبيسة الأيام الأخيرة أو العقد الأخير من القرن العشرين انما ستحيط، قدر الإمكان بالجذور العميقة. المشكلة وما كابده الشعب الكشميري من حروب واحتلال وقتل وتشريد مع تسليط الأضواء الناقلة لأبعادها ومراقبتها وتأثيراتها على العالم؟!!

الجذور التاريخية للقضية الكشميرية

في ١٣/٨/٤٨ صدر القرار الأول بشأن كشمير عن مجلس الأمن الدولي وقضى بوقف القتال بين الهند وباكستان في كشمير وتشكيل قوة مراقبة دولية دائمة وذلك من اجل التأكد من استمرار وقف إطلاق النار وإشعار الأمم المتحدة بأي خرق له من الجانبين تبعه قرار آخر يقضي بانسحاب القوات الهندية والباكستانية من الولاية الكشميرية تمهيدا لإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الكشميري مصيره النهائي : الانضمام إلى باكستان أو إلى الهند وفقا لقرار التقسيم وإنشاء دولتين باكستان والهندستان.

وفي ٥ يناير ١٩٤٩ وافقت كل من الهند وباكستان على قرار الانسحاب غير ان المشكلة الكشميرية لم تحل بل دخلت في نفق الضم القسري من قبل الهند مقابل سيطرة باكستان على القسم الشمالي المعروف بكشمير الحرة وفي عام ١٩٥٦ أعلن جواهر لال نهرو عام ١٩٥٦ انضمام الولاية في القسم المسيطر عليه من قبل الجيش الهندي إلى الهند وهكذا انزل العلم الكشميري عن المباني الرسمية ورفع العلم الهندي وسيطر الجيش الهندي على البلاد . وإذ دخلت المعاناة في كشمير مجموعة مسارب خطيرة أشعلت حروبا بين الهند وباكستان ولا تزال أحد ابرز الأسباب في وجود النزاع بين الدولتين العدويتين وما تفرضه العداوة من تسابق في

امتلاك الأسلحة حتى النووية منها. وعاش الشعب الكشميري خلال تلك الحروب والسيطرة الهندية المستبدة تعسفا وتضييقا وألوانا من التصفية الفكرية والجسدية والتطهير الديني والعنقي البشعين.

وهكذا دخلت القضية الكشميرية عقدها الخمسين كما في القضية الفلسطينية التي عاصرتها في الزمان وفي الظلم والتعسف والاحتلال تحت نظر الأمم المتحدة والعالم بأسره ودون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي بقيت حبرا على ورق.

١ — الموقع والمساحة :

مساحة كشمير ٢١٧٩٣٥ كلم^٢ تحيط بها باكستان والهند والصين وأفغانستان وتعداد السكان يتجاوز ١٢ مليون نسمة ، ٨٥% مسلمون والباقي ١٥% من الطوائف الأخرى كالهندوس والسيخ والبوذيين.

وارض كشمير اليوم موزعة بين الهند وتحتل ٦٥% منها والـ ٣٥% من باكستان والصين .. ومن كشمير تنبع الأنهار التي تغذي باكستان وهي انهار السند وجلهم وجناب هذه الأنهار هي أحد الأسباب التي تدفع باكستان إلى التثبيت بكشمير وقد حاولت الهند إظهار ليونة في الموقف فعرضت ان يجري تقسيم المياه ٨٠% لباكستان و ٢٠% للهند.

ان اسم كشمير في اللغة العربية هو (سقف الدنيا) وقد سماها العرب الأوائل بذلك لطيب مناخها وكثرة غاباتها وأثمارها وخيراتها ولوجود أعلى قمم الجبال في العالم هماليا فيها ... وارض كشمير — بوجه عام — مرتفعة إلى ١٢٠٠ مترا والى الألفين عن سطح البحر كما ان مناخها رائع جدا فقد كانت مصيفا للمواطنين الإنكليز يهربون إليها من الحر ومن الأمطار الموسمية ، وقد اكتشف فيها الياقوت حديثا عام ١٩٨٣ مما يدفع الهند إلى مزيد من التثبيت بأرض الخيرات.

٢ — "تأجير" كشمير إلى حاكم هندوسي من قبل الإنكليز وللمائة عام.

وقد دخل الإسلام إلى كشمير في أواخر القرن الهجري وتزايد انتشار الإسلام فيها على عهد المعتصم العباسي (٢١٨/٢٢٥ هـ) ثم تمكن الإسلام فيها في بداية القرن الرابع عشر للميلاد... وكانت القارة الهندية بما فيها أراضي باكستان اليوم وبنغلادش وكشمير تحت الحكم الاسلامي ... ثم ضعف هذا الحكم واحتل الإنكليز مناطق كثيرة في القارة الهندية وأخضعوها لنفوذهم سحابة ٢٧ سنة من عام ١٨١٩ حتى ١٨٤٦ وقد ساموا المسلمين ألوان العذاب وارتكبوا ابشع صور الظلم والقهر. وبعد ان تمكن الإنكليز من البلاد الهندية ومن اجل الحصول على أموال أجّر الإنكليز كشمير لإقطاعي هندوسي (بسبعة ملايين وخمسمائة الف تانك شاهي لمدة مئة عام) ويعرف هذا التأجير بمعاهدة أمر ستار حيث تمكن الهندوس من حكم كشمير ضمن (شرعية الاحتلال) معترفين بالسيادة البريطانية على البلاد ومن خلال هذه المعاناة المستندة إلى حق التأجير المزيف ألزم حكام كشمير الهندوس شعب الولاية المسلم بضرائب فادحة وبأعمال السخرة ومنعواهم من حمل السلاح واقتنائهم كما منعواهم من ذبح البقر . وكان الجهل متفشيا والوضع الاقتصادي سيئا مما حمل أحد وزراء المهراجا الهندوسي الحاكم لمقاطعة جامو وكشمير عام ١٩٢٩ إلى الاستقالة حيث أعلن ان الشعب الكشميري يساقون كالماشية وهناك جهل

وفقر وسوء معيشة... كما هناك عزلة الحكومة عن الشعب وانعدام الفرص لرفع الظلمات للمسؤولين) (□) .

وفي عام ١٩٣١ حصلت ثورة تمرد في كشمير عندما دنس أحد ضباط الأمن الهندوسي القرآن الكريم غير ان الإنكليز تدخلوا لصالح المهراجا الهندوسي الحاكم وفرضوا الأمن بالقوة على كشمير.

وانتظر المسلمون في كشمير عام ١٩٤٦ وهو عام انتهاء مدة الاتفاق بين الهندوس والإنكليز على حكم كشمير وتأسس في عام ١٩٣٢ حزب المؤتمر الوطني الاسلامي وكان هذا أول تنظيم داخلي في كشمير بهدف التهيئة والتحضير إلى ما بعد ١٩٤٦.

٣ — تقسيم القارة الهندية إلى الهند وباكستان :

وكانت القارة الهندية تتألف من قسمين قسم محتل من الإنكليز ومساحته ٥٥% من القارة وفيها اكثريات مسلمة أو هندوسية أو مختلطة وقسم يتألف من ٥٦٥ إمارة تتبع الحكم الذاتي ويرأسها أمراء مسلمون أو هندوس فصدر في عام ١٩٤٧ قرار قضى بتقسيم الهند الإنكليزية إلى دولتين تتبع مناطق الغالبية الاسلامية دولة باكستان والهندوسية دولة الهند بينما أعطوا الولايات ٥٦٥ حق الانضمام إلى إحدى الدولتين. وقد جرى الانضمام فعليا إلى الهند أو باكستان وفق رغبة السكان الا أربع منها هي حيدر آباد وكشمير وجونا كده وكيور نله . وغالبية سكان هذه الإمارات مسلمون الا ان حكامها كانوا يومئذ من الهندوس باستثناء حيدر آباد فنشب الاقتتال الداخلي في تلك الولايات إلى ان تمكن الهنود من أحكام السيطرة على ولايتي ليور نله وجونا كده الصغيرتين بينما اجتاحت الجيش الهندي حيدر آباد ومساحتها ٣٥٠,٠٠ كلم ٢ وسكانها يتجاوزون العشرين مليون عام ١٩٤٧ وكان أميرها مسلما فأعلن انضمامه إلى باكستان فور صدور قرار التهجير فرفضت الهند هذا الاختيار فأعلن أمير حيدر آباد الاستقلال فرفضت الهند أيضا ثم اجتاحتها الجيش الهندوسي في ١٤/سبتمبر ١٩٤٨ فاستولى عليها بعد قتال.

٤ — اجتياح هندي لكشمير والثورة الاولى:

اما كشمير فقد عقد المهرجا الهندوسي اتفاقا مع باكستان في ١٥/٨/١٩٤٧ لانضمام كشمير إلى باكستان الا ان المهرجا بعد الاتفاق أمر بترع سلاح

المسلمين العاملين في الجيش والشرطة بينما سلّح المنظمات الهندوسية التي قامت بنهب أموال المسلمين وممتلكاتهم وطردت مجموعات منهم إلى باكستان فاشتعلت الثورة في مناطق كشمير النائية وسيطر الثوار على أقسام من كشمير وأقاموا برئاسة السردار ابراهيم حكومة كشمير الحرة في ٤/١٠/١٩٤٧ وجعلوا عاصمتها مظفر آباد والحقوا الهزيمة بجيش المهراجا الذي فر إلى الهند وهناك وقّع وثيقة الانضمام إلى الهند في ٢٦/١٠/٤٧ فأرسلت الهند جيشها للسيطرة على كشمير واحتلت — كما ذكرنا ٦٥% من أراضي هذه الولاية واستشهد آلاف من المسلمين وهجّر آلاف آخرون وتدخلت باكستان لنصرة مسلمي كشمير تحت إلهام الرأي العام المسلم الباكستاني واجتازت القوات النظامية الباكستانية حدود كشمير لوقف المذابح وأعلن قائد باكستان التاريخي محمد علي جناح ضرورة وقف القتال ضد مسلمي كشمير ثم جرى رفع قضية كشمير إلى مجلس الأمن حيث تقرر (ان يتم وقف القتال ويعين خط له وتجرّد الولاية الكشميرية من السلاح وإجراء استفتاء شعبي حر تحت إشراف الأمم لتقرير مصير الولاية اما ان تضم إلى الهند أو إلى باكستان) وجاء في مقدمة القرار التاريخي نص على ان كشمير وان تكن جزءاً لا يتجزأ من باكستان — وفق قرار التقسيم والتخير — الا ان الأمم المتحدة قد قررت بان ولاية كشمير ولاية متنازع عليها وان القرار النهائي في يد الشعب الكشميري).

٥ — نهرو يضم كشمير إلى الهند :

رفضت الهند كل التوجهات التي تقدم بها مندوبو الأمين العام للأمم المتحدة وأقامت عام ١٩٥٦ (جمعية) أسمتها الجمعية التأسيسية الكشميرية التي تولت إعلان ضم كشمير إلى الهند واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها وقام بإعلان القرار المزيّف جواهر لاي نهرو رئيس الهند وكان لإعلانه وقوع الصاعقة على مجلس الأمن الدولي الذي اجتمع ورفض قرار ما يسمى الجمعية التأسيسية السالف

الذكر معلنا (ان مصير الولاية لا يمكن تقريره الا من خلال استفتاء عام يجري فيها) ثم صدر قرار آخر عن مجلس الأمن بهذا الشأن في ١٤/٢/٥٧ يؤكد على وجوب انسحاب القوات المسلحة من الولاية وإجراء استفتاء عام بإشراف الأمم المتحدة الا ان الهند كعادتها تجاهلت القرار .

٦ — ثورة كشمير ١٩٦٥ وحرب الهند وباكستان الثانية:

وفي عام ١٩٦٥ أعلن الشعب الكشميري الجهاد ضد الاستعمار الهندي ونجح في توجيه ضربات مؤلمة للجيش الهندي وإذ قارب من الانتصار في مواقع كثيرة لجأت الهند إلى الهجوم المباشر على باكستان لتوسيع دائرة الحرب واستمرت الحرب بين الدولتين زهاء أسبوعين ألحقت بالهند خسائر فادحة فاقترح الاتحاد السوفيتي يومئذ ، وضمن مناقشات مجلس الأمن ، ان يكون حكما بين الدولتين. ودعي الطرفان المتحاربان إلى طشقند حيث وضعت اتفاقية الحل السلمي عام ١٩٦٥ الا ان الهند وبعد وقف إطلاق النار قامت بهجوم ضد مسلمي كشمير تحت أعين جنود الأمم المتحدة فقتلت الآلاف وهتكت أعراض المسلمات مما حمل الكثير من مسلمي كشمير إلى اللجوء إلى باكستان.

٧ — الهند تدرس المخططات الاسبانية والسوفياتية ضد المسلمين وإسرائيل تتطوع:

واللافت في تصرف الهند بعد حرب ١٩٦٥ وقتل الآلاف من الشعب الكشميري انها أرسلت وفدا من الخبراء إلى إسبانيا (الأندلس سابقا) ليدرسوا المخططات التي نفذت ضد المسلمين عقب سقوط مملكة غرناطة كما كلفت سفيرها في موسكو لدراسة الوسائل المتبعة في الاتحاد السوفيتي للقضاء على الوجود الاسلامي أي محو الشخصية الاسلامية لدى جمهور المسلمين في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والتي كانت تشكل مع روسيا الاتحاد السوفياتي المنهار.

من جهة أخرى لم تهمل السلطات الهندية التعاون مع إسرائيل بعد أن اعترفت بها وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها بهدف تفهم المخططات الصهيونية لمحاربة المسلمين

وبرامج هندية للقضاء على الشخصية الكشميرية المسلمة: وبعد ذلك تفننت الهند في اتباع برنامج متعدد الجوانب ضمن منهجية "حضارية" تعالج الفكر وتبني الأجيال الجديدة من الكشميريين على هواها في محاولة لاستئصال الإسلام في كشمير ومن معالم هذا المخطط الذي جرى تنفيذه بطرق ذكية وماكرة لم يدرك بعض الكشميريين آثاره السيئة والسلبية الا أواخر السبعينات من هذا القرن، من معالمه :

أولاً: إيقاف تدريس القرآن الكريم واللغة العربية في المدارس الحكومية وإدخال اللغة الهندية كلغة إجبارية لتغذية الروابط مع الهند الهندوسية. ثانياً: منع ذبح البقر وذلك لترسيخ قدسيته في نفوس المسلمين .

ثالثاً : تشجيع الزواج بين المسلمين والهندوس وذلك لإيجاد جيل مسلم بالاسم وهندوسي بالعقيدة.

رابعاً : إصدار تشريعات تسمح باستخدام الخمر وترويجها على حساب الدولة.

خامساً : تأسيس دور للسينما والملاهي الليلية وكازينوهات.

سادساً : منع تعدد الزوجات فاصبح أمرا غير قانوني.

سابعاً : تنفيذ برنامج تحديد النسل عن طريق فرض العمليات الجراحية لذلك لدرجة ان ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة حصلت على أعلى وسام في تنفيذ برنامج تحديد النسل.

ثامنا : استخدام وسائل الإعلام المختلفة ولا سيما الإذاعة والتلفاز لتشجيع النساء على عدم ارتداء الحجاب والنقاب باسم التقدم والتعليم العصري.

تاسعا : بث الخلافات الطائفية واللغوية والقبلية فيما بين المسلمين.

عاشرا : إنشاء قيادة مصطنعة تكون وسيلة لتنفيذ هذه المخططات الاستعمارية العدوانية".

غير ان هذا المخطط الذكي الماكر لم يمنع استمرار انتهاك الهند لحقوق الشعب الكشميري المختلفة الأخرى كما لم يحل دون استخدام العنف والقسوة والتعذيب واغتصاب المسلمات واخصاء الرجال وقتل الآلاف ومنع لجان حقوق الإنسان من تقصي الحقائق من الوصول إلى كشمير كما ان الهند منعت سفر الكشميريين إلى الخارج فكانت بذلك الدولة المستعمرة الوحيدة التي تمنع سكان البلد من السفر خلافا لكل المواثيق الدولية سواء في شرعة حقوق الإنسان ام تلك المتعلقة بمعاملة السكان في الأراضي المحتلة... ٩ — حروب مع باكستان بشأن جامو وكشمير :

وقد نشبت بين الهند وباكستان بسبب كشمير حرب شديدة بعد حربي ١٩٤٧ و ١٩٦٥ وذلك في عام ١٩٨٩ بعد ثورة مسلحة قام بها ثوار كشمير ثم تطورت لتكون حربا شاملة بين الدولتين ذهب ضحيتها في الجانب الهندي المحتل من كشمير خمس وعشرون ألف قتيل(□).

١٠ — إحصائيات حول عدوان الهند على الشعب الكشميري منذ عام ١٩٩٠ :

وقد أذاعت هيئة إغاثة مسلمي كشمير إحصائيات استقتها من مصادر الأمم المتحدة ومن الصحافة الهندية ووكالات الأنباء العالمية ومن مصادر الكشميريين الذين تم الاتصال بهم وهي إحصائيات يندى لها جبين الإنسانية . ومن المؤسف ان هذه المعلومات لا تزال بعيدة عن التداول في عالمنا العربي والإسلامي ولا

تنهض الصحافة أو أجهزة الإعلام لتسليط الأضواء وكشف تلك الممارسات
الرهيبية التي تجري في العشر الأخير من القرن العشرين .

يقول التقرير : عن موجز العمليات الهمجية للجيش الهندوسي في ولاية جامو
وكشمير المسلمة منذ يناير ١٩٩٠ إلى ديسمبر ١٩٩٨ م كانت كالتالي :
سقط من الشهداء : بإطلاق النار عليهم رجالا ونساء وأطفالا (٦٣٢٧٥) ،
والقادة السياسيون الذين تمت تصفيتهم الجسدية (٤١٥) ، وعلماء ومشايخ
وأئمة المساجد (٣٦٠) ، والذين أحرقوا أحياء في بيوتهم (٦٦٠) ، ومسلّمات
شابات استشهدن باغتصاب جماعي (٤٢٥) ، ونساء مسلّمات وجدت جثتهن في
نهر جهلم (٤٥٧) ، والطلاب الذين أحرقوا أحياء في المدارس
الابتدائية (٦٥٢) ، والذين تم تعذيبهم حتى الموت (٣٣٧٠) ، والذين قتلوا أثناء
عبورهم خط الهدنة بين شطري كشمير (٤٤٥٠) ،
والجرحى والمصابون : نساء مسلّمات انتهكت أعراضهن جماعيا (٤١١٥)
ومفقودون بالآلاف ، وموقوفون (٤٥٢٥) ، وأطفال بأعضاء مبتورة (٨٥٠) ،
ومصابون بجروح خطيرة (٨٩٥٧٠) ، شباب تم تعذيبهم (٢٢٢٢٠) ، وعاجزون
عن الإنجاب نتيجة التعذيب (٦٨٢٠) ، ومسجونون في السجون الهندية وداخل
كشمير المحتلة دون التقديم للمحاكمة (٨١١٦١) ، ومطرودون من بيوتهم
والمهجرين إلى كشمير الحرة (٤٢١٠٠) ، وموظفون مسلمون مفصولون عن
وظائفهم (بالآلاف) ، والذين أصيبوا بالفشل الكلوي نتيجة التعذيب (٣١٥٠) ،
الذين اضطروا للهروب والاختفاء تجنبا للاعتقال (٥٨٨٠٠) ، الذين تم ربط
أيديهم وأرجلهم والقوا في نهر جهلم أحياء (٤٣٠) ، وتدمير الممتلكات وتدنيس
المقدسات : مساجد أحرقت أو تم تدنيسها (٨٦) ، مصاحف وكتب أحرقت

(٣١٨٢٤)، وبيوت (تم هدمها ونسفها (٢٥٩٠٠)، ومدارس تم تفجير مبانيها (٦٩٠)، ومستشفيات تم تفجيرها (٨)، ودكاكين ومتاجر ،

ومحلات أحرقت (١١٢٠٠)، وأنعام ومواشي أحرقت حية أو استأقها الجيش الهندي (بالآلاف)، وجسور تم نسفها وهدمها (بالمئات)، ومدارس دينية وتجارية تم إغلاقها (١٦٠)، وإغلاق مؤسسات خيرية واغاثية (٣)، ومنع الصحف من الصدور (٤)، وقيمة البساتين والحبوب الزراعية والغابات التي أحرقت (ملايين الدولارات) فضلا عن آلاف الحالات في التحرش الجنسي للفتيات وعمليات الاغتصاب أمام محارم الفتيات وحظر التحول وتعطيل الحياة اليومية وتدنيس دور العبادة واقتحام المساجد وإغلاق عدد من المعاهد التعليمية العليا وحظر أي نشاط اغاثي من قبل المنظمات الاغاثية الدولية ومنع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومن ممارسة نشاطها داخل كشمير المحتلة.

ويبدو ان صرخات الكشميريين تحت وطأة العذاب ورغم الحصار الشديد عليهم، وصلت أصداؤها إلى آذان من الهنود والهنديات الأحرار فبدأ التحرك على اكثر من صعيد وسجلت شهادات تدين تصرف الحكومات الهندية الرهيبة والخطيرة والمناقضة لأبسط حقوق الإنسان.

شهادة مجلة (الستريد ويكلي) اف انديا:

تقول الصحفية الهندية سكماني سينغ في تقريرها الذي كتبه بعد زيارتها للولاية والتي قد نشرت في مجلة (الستريد ويكلي اف انديا) في عددها الصادر في ٩٠/٩/٣٠ تحت عنوان (المحافظون ام المفترسون).

"إنني لا أزال اسمع الصرخات للنساء اللاتي تعرضن لهتك الأعراض من قبل أفراد الجيش الهندي الذي يطلق عليهم بأنهم محافظون على القانون وحماة

للنظام وحرسا للشعب من الإرهاب والفوضى والسلب والنهب. ولكن هذه ليست هي الصورة الحقيقية لما يقوم به هؤلاء الجنود حيث أنهم في أعين الشعب الكشميري يعتبرون القتلة والزناة والبرابرة الذين يضربون الأبرياء بمجرد الاتهام والشك. وهم فوق أي قانون فلا يحاسبهم أحد. ولا يمنعهم قانون من إذلال الشعب وإراقة دماء الأبرياء".

ثم تقول: "المدن والقرى في كشمير كلها تشهد وتشاهد حوادث الاغتصاب وهتك الأعراض على أيدي أفراد الجيش الهندي لحد لا يتصور في هذا العالم المتمدن. وكذلك الحكومة تعتبر عملية الاغتصاب وهتك الأعراض من قبل أفراد الجيش أمرا داخلا في مهمة الجيش الرسمية، بل لعلها تعتبرها عاملا مهما لاضطهاد المسلمين وإذلالهم على أيدي الجنود وأسلوبا مفيدا لإلقاء الخوف والذعر في قلوب المسلمين".

اما الصحفي الهندوسي الشهيرها رنيدر باويجا فيقول في تقريره الذي نشر في مجلة (انديا توداي) حول الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في الولاية:

"تعتبر مقبرة الشهداء في مدينة سرينجر، عاصمة كشمير علامة للتضحية والفداء ورمزا للشهامة والدين حيث ترى الأمهات يحرضن أولادهن فيها كي يتعلموا دروس الحرية والفداء. ويوميا تصل هذه المقبرة عشرات الجثث للشهداء. وجدير بالذكر بان معظم هؤلاء الشهداء يكونون من المدنيين الأبرياء الذين تعرضوا لوابل من الرصاص يطلقه أفراد الجيش الهندي دون تميز ودون سبب. فمثلا الطفل بشيرالذي كان يبلغ من العمر ١٨ شهرا دفن هنا اثر إصابته برصاص الجنود. هل كان هذا الطفل إرهابيا وهل كان له دور في أعمال العنف. هذا السؤال يتبادر إلى ذهن كل من يزور قبره".

شهادات هندية ودولية بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في كشمير المحتلة:
في مايو عام ٩٤ قام وفد نسائي هندوسي بزيارة كشمير المحتلة لتقصي الحقائق
حول الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في الولاية وقام بإصدار تقرير شامل في
ذلك الصدد.

ويقول هذا التقرير :

"نحن كوفد نسائي حاولنا ان نكون سمع وبصر العالم نحو الواقع الذي يعيشه
الشعب الكشميري وخاصة فيما يتعلق بالمرأة الكشميرية التي قامت رغم حملات
القهر والتعذيب لتعيش حياة تعاني كل يوم من فواجع الموت".
ثم يقول " ان ما شاهدناه ترك فينا اعمق الأثر وجعلنا ننادي بصوت واحد
"أوقفوا القتل".

وصرح الجنرال كريشنا راؤ الحاكم العسكري الهندوسي السابق لولاية جامو
وكشمير المحتلة في تصريح له في ٩٨/٣/٢٢ قبل إقالته ببضعة الأيام: (ان القوات
الهندية في الولاية قامت بمختلف عمليات القتل والانتهاكات الأخرى لحقوق
الإنسان في كشمير حتى ان عدد القتلى من المدنيين على أيدي القوات من مارس
عام ٩٣ إلى مارس ٩٨ يصل إلى اكثر من أربعين الف قتيل). والحقيقة ان هذا
الاعتراف من قبل الحاكم العسكري الهندوسي للولاية لجرائم قوات الاحتلال يعتبر
أكبر شهادة داخلية للإرهاب الهندي في كشمير المحتلة. فهل المجتمع الدولي في
حاجة إلى أدلة وشهادات أخرى للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان على أيدي
قوات الاحتلال في الولاية بعد هذا الاعتراف الرسمي؟؟

وفضلا عن ذلك فهناك العديد من التقارير للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي
قد صدرت خلال هذه الفترة حول أوضاع حقوق الإنسان في الولاية مثل تقارير
منظمة آسيا واتش وتقارير منظمة العفو الدولية، وتقارير الوزارة الخارجية

الأمريكية والتي تدل على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في الولاية على أيدي قوات الاحتلال .

ويتبين من تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٩٨ بان نسبة الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في كشمير المحتلة على أيدي القوات الهندية خلال عام ٩٨ قد ازدادت إلى حد كبير مقارنة بالنسبة للسنوات الماضية . كما ان نفس الأمر أكدته تقرير الوزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في الولاية والذي صدر في ٦ من شباط/فبراير عام ٩٩. (□) ١١ — رئيس باكستان : على العرب المسلمين إعادة النظر في التعاون مع الهند :

وإزاء تعاضم الوضع في كشمير وإصرار الشعب الكشميري على إنهاء احتلال الهند لبلاده سواء انضمت كشمير إلى باكستان أو أعلن الإقليم دولة مستقلة فقد سجل رئيس جمهورية باكستان لجريدة العالم الاسلامي في السعودية الصادرة بتاريخ ١٩٩٩/٤/٥ عتبه على الدول العربية والإسلامية وطالبها بإعادة النظر في تعاونها مع الهند وكذلك علاقاتها التي يجب ان تكون مشروطة بانتهاج سياسة غير عدوانية ولا قمعية في كشمير مع ضرورة تقيد الهند بمراعاة المبادئ الأساسية للقوانين الدولية والإنسانية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية (كشمير). كما دعا الرئيس الباكستاني الدول الاسلامية بعدم التهاون حيال ممارسات الهند ضد السلمين في كشمير والتي تتنافى مع ابسط القواعد الإنسانية وحقوق الإنسان) وأشار (إلى ما يلقاه هذا الشعب الصامد من صنوف التعذيب والاضطهاد إضافة إلى التشريد الأطفال والنساء).

وأضاف الرئيس الباكستاني ان المقررات الدولية في هذا الشأن — كشمير — واضحة ومحددة وتدعو شعب كشمير إلى تقرير مصيره عبر انتخابات حرة مؤكداً (ان الهند قد قامت بحشد اكثر من نصف مليون جندي من جنودها على الحدود مع باكستان التي لن تشرع — حسب قوله — في شن حرب ضد جارها

الا انها ستقوم برد أي هجوم خارجي تقوم به القوات الهندية). ١٢ — وزير خارجية باكستان : على الهند ان تجلس إلى طاولة الحوار.

ومع تفجر قضية كشمير في أواخر أيار/مايو ١٩٩٩ وقيام مجموعات من الثوار الكشميريين بالسيطرة على أكثر من ١٥٠ كلم^٢ من ارض كشمير المحتلة من الجيش الهندي واشتداد النزاع بين الهند وباكستان مما أذن ببداية تفجر المشكلة التي تهدد بحرب بين الجارتين المتنازعتين...دعا وزير خارجية باكستان سرتاج عزيز الهند إلى التعامل مع قضية كشمير على أساس ان هناك مشكلة تحتاج إلى حل ، والجلوس للتفاوض مع باكستان ، وأعرب عن أمله في اهتمام اكبر من العالم بالمشكلة .

وقال عزيز في مقابلة مع مراسل قدس برس (□) انه لا يأمل بحل جذري للمشكلة الكشميرية في الوقت القريب الا ان على الهند ان تقبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات بدلا من التمسك بموقفها المخالف لقرارات مجلس الأمن هذا الموقف الهندي القريب الذي يعتبر كشمير جزءا لا يتجزأ منها. وأشار عزيز إلى الاهتمام الدولي بقضية كشمير في الفترة الأخيرة وأعرب عن أمله في مزيد من الاهتمام الذي بدأ يظهر منذ وقوع التجارب النووية في جنوب آسيا العام الماضي ولكن مازالت قضية كشمير تحتاج إلى مزيد من الجهود من اجل إقرار حق الكشميريين في تقرير مصيرهم وفق قرارات الأمم المتحدة . لا سيما وان الأغلبية المسلمة في كشمير ترغب في الانضمام إلى باكستان، ونفى عزيز ان تكون باكستان قدمت دعما يتعدى الدعم السياسي والمعنوي للمقاتلين الكشميريين وأكد ان ما يجري في كشمير ثورة داخلية ضد الهند التي لها ٦٠٠ ألف جندي في الجزء الذي تسيطر عليه من الأراضي الكشميرية).

١٣ — حلول متداولة للمشكلة الكشميرية:

ولا تزال الدوائر الدولية وكذلك الأبحاث السياسية حول المشكلة

الكشميرية تدور حول المقترحات التالية :

١ — استفتاء يشمل جامو وكشمير سواء المحتل منها من قبل الهند أو ذاك الذي يقع تحت السيطرة الباكستانية بشرط انسحاب قوات الطرفين وهو ما ترفضه الهند بشدة.

٢ — ضم الأجزاء ذات الغالبية الهندوسية في جامو والبوذية في كلادكه إلى الهند والباقي إلى باكستان.

٣ — استقلال جامو وكشمير عن كل من الجانبين وإعلانهما دولة مستقلة.

٤ — ضم كل جزء من كشمير وجامو بعد وقف إطلاق النار عام ١٩٤٧ إلى الدولة المسيطرة عليه وهو ما قام به الرئيس نهرو منفردا بإعلان ضم الولايتين جامو وكشمير إلى الهند واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها وهو حل يخالف قرارات مجلس الأمن والعدالة وإرادة شعب جامو وكشمير.

١٤ — نصف قرن على القضيتين الفلسطينية والكشميرية !!

وهكذا تبقى القضية الكشميرية كالقضية الفلسطينية حيصة قرارات الأمم المتحدة وتتعاطى إسرائيل والهند مع تلك القرارات بذات المنهجية وبأسلوب متقارب.

يبقى السؤال هل تعود الهند إلى عقلانية المواقف وتحل نفسها من مواقف الرفض لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتعترف بحقوق الشعب الكشميري ام انها تصر على صولات وحروب ضمن معادلات منها التذرع بامتلاك أسلحة نووية لتحمي نفسها من جارقتها الكبرى الصين؟

يمكن ان نقرر بكثير من الجدية ان للحق الصولة الأخيرة مهما طالت جولات الباطل وتعاضم الظلم والاستعمار ولا بد ان تبزغ شمس الحرية على كشمير (سقف الدنيا) وتعود السيادة إلى الشعب الكشميري غير اننا نتمنى ان لا يكون

ذلك على حساب الأمن والاستقرار الدوليين !!! وان لا نفاجأ بدبلوماسية
(الأطلسي) تعالج مشكلته المتصاعدة مع الجبار الأصفر الآخذ بالنمو السريع
وبأكثر من مليار إنسان!!

الدكتور محمد علي ضناوي(*)

(رئيس جمعية الانقاذ الاسلامية اللبنانية ورئيس رابطة المؤسسات الاسلامية
المتحدة

— عضو المجلس الاسلامي العالمي للدعوة والإغاثة وعضو اللجنة الاسلامية العالمية
لحقوق الإنسان المتفرعة عن المجلس — القاهرة .
— كاتب وباحث .

كشمير ... متى ستتحرر ؟؟

(□) مجلة العالم الاسلامي الصادرة في المملكة العربية السعودية تاريخ ١٩٩٥ .

(□) المصدر السابق .

(□) وكالات الأنباء عن جريدة النهار ١٩٩٩/٦/٧

(□) من مذكرة وفد هيئة الإغاثة لمسلمي كشمير الى جلسة لجنة حقوق

الإنسان التابعة ل

لمجلس الاسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في القاهرة بتاريخ ٨ أيار/مايو عام

. ١٩٩٩

(□) نقلا عن مجلة الأمان اللبنانية العدد ٣٥٩ تاريخ ٩٩/٦/١١ .